

الانقلاب الأبيض على المالكي

■ **عامر نعيم الياس***

نوري المالكي خارج المعادلة السياسية العراقية، نوري المالكي حتى ليل الأحد الماضي هو رئيس الحكومة العراقية المقبلة شاء من شاء وأبى من أبى، الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل ثلاثة أيام أعاد في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، تأكيد ضرورة تأليف حكومة عراقية جامعة تساعد في قتال داعش، الغرب والمعارضة العراقية ربطا تمدد داعش بالمالكي وليس بالحكومة هو ثار شخصي على شاكلة ما يجري في سورية منذ 41 شهرا، هو ربط الأزمة وشخصنتها بهدف تكثيف الضغوط للبدء بالتغيير المتوافق مع توجهات الغرب وحلف الأطلسي، فما الذي حصل في العراق وما طبيعة هذا الانقلاب؟ هل ما جرى هو رضوخ كلي للأمبريكيين أم أن الأمر هو مناورة سياسية لدفع واشنطن للتحرك بفعالية أكبر في مواجهة تنظيم داعش على الأراضي العراقية؟

نبداً بالانقلاب على المالكي، فالديني في عراق ما بعد الاحتلال الأميركي صاحب كلمة مؤثرة في مباركة المرشح لمنصب رئيس الوزراء، هنا تحضر الجمعية الدينية ممثلة بالسيستاني لتبارك توقيع الرئيس العراقي فؤاد معصوم مرسوم تكليف النائب حيدر العبادي من حزب الدعوة، الذي يتراسه نوري المالكي، بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، ما أدى إلى انتقاد هذا الأخير للسيستاني والتوجه إلى المحكمة الرئاسية للتلعن بتكليف العبادي. سياسيا رشحت كتلة التحالف الوطني رئيس الوزراء الجديد باعتبارها الكتلة الأكبر في البرلمان، تطور برز على السطح بعد سلسلة استضافات شملت تكتل دولة القانون صاحب الثقل المؤثر في حركة البرلمان العراقية، وانشقاقات في صفوف حزب الدعوة، هنا لا يمكن إسطاط الدور الإيراني وإن كان لم يصدر بيان عن طهران يرحب بتكليف العبادي حتى لحظة كتابة هذا المقال، لكن تعكس درجة اهتمام الإعلام الإيراني بالأمر ضمنا بوجود ضوء أخضر لإزاحة المالكي عن السلطة، تحرك تلقفته الإدارة الأميركية سريعا ورحبت على الفور بتكليف العبادي، وهو ما يعكس ارتياحا أميركيا لهذه الخطوة وبداية اللقاء لصالح مع طهران في بغداد في تكرار لسيناريو 2006، وهو ما من شأنه أن يطوّر العملية الأميركية التي بدأت ضد داعش في شمال العراق والتي لا تزال حتى اللحظة عملية دفاعية لا تستهدف ضرب مراكز قوة التنظيم وبناء التحتية وصولاً إلى إنهائه، هنا من ناحية. ومن ناحية أخرى من شأن هذه الخطوة في حال جرت بهدوء وتم تجاوز عقبات تشكيل الحكومة العراقية أن تتسع في المجال أمام التعامل بإيجابية مع ملفات إقليمية أخرى عالقة بين طهران وواشنطن في عدد من دول المنطقة وعلى رأسها لبنان.

بظنرة على السيرة الذاتية لرئيس الحكومة العراقية المكلف حيدر العبادي من نشأته إلى سياساته والمناصب التي شغلها وتحالفاته السياسية وحتى طريقة تكليفه برئاسة الحكومة يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

ما جرى يوم أمس في العراق هو انقلاب أبيض بامتياز على نوري المالكي الذي خسر موقعه وأصبح عبئا على داعميه في لحظة ساهم هو بشكل أو بآخر بالوصول إليها، ولعل في الانشقاقات داخل حزب الدعوة وكتلة دولة القانون ما يشير إلى وجود ثغرة واضحة في سياسات المالكي. هذا الانقلاب لا يعود عن كونه مناورة سياسية تعكس براغماتية مرونة محور المقاومة الذي يعد العراق جزءاً منه، في مقاربة الأمور وإدارة المعركة مع واشنطن والغرب. فتغيير المالكي وإن كان مؤشرا على الاستجابة لأحد أهم مطالب الغرب وواشنطن، إلا أنه لا يعود عن كونه تغييرا في الأسماء، أما السياسات والأهداف وتوضيح العراق ضمن المحور المقاوم في أمور ثابتة لا تغيير فيها، بانتظار رد فعل المحور الآخر على الأرض بدءاً من العراق وليس انتفاء بدول الإقليم، فالفكرة اليوم في ملعب الإدارة الأميركية وأدواتها الخليجية.

✽ **كاتب سوري**

البناء

أولى ثمار الصمود الفلسطيني في المفاوضات

«إسرائيل» تبدأ مسار التنازل وتسلم بـ5 مطالب وتواجه تحقيقا دوليا بجرائمها في غزة

حسن حردان

بدأت نتائج الثبات والصمود الفلسطيني في المفاوضات بعد الميدان، توتّي ثمارها، فالقود «الإسرائيلي» الذي حاول الابتزاز والمقاومة لمقايسة فك الحصار ضمن قيود بنزع سلاح المقاومة، من دون جدوى، بدأ مسار التنازل فعلا في المفاوضات عبر الموافقة على خمس نقاط من المطالب الفلسطينية، وهي:
– الاعتراف بحكومة التوافق الوطني الفلسطينية.
– الموافقة على نقل الاموال والرواتب من خزينة السلطة الفلسطينية إلى غزة.
– توسع مجال الصيد في بحر غزة.
– زيادة تأشيرات الدخول إلى غزة.
– إدخال مواد الإعمار.

– زيادة تأشيرات الدخول التي تدخل يوميا إلى القطاع.

أما النقاط التي لم يجز التوافق عليها ولا تزال موضع تفاوض فهي:

– مسالة جنّتي الجنديين «الإسرائيليين» وتوقيت مبادلتها والشروط.

– تأمين إقامة ميناء على شاطئ غزة، وفتح المطار.

– إطلاق سراح اللدعة الرابعة من الأسرى ما قبل أو سلو.

على مدار عقد صحيفة هآرتس «الإسرائيلية» بأن «إسرائيل» تخلت عن مطلب نزع سلاح حماس، واستعاضت عنه بمنع تسليح أو منع تعاطم حماس، وأن الوفد «الإسرائيلي» أبدى الاستعداد للموافقة

وتحدثت «إسرائيل» عن صيغة معدلة لاتفاق عام 2012 من دون رفع الحصار. بحسب صحيفة «هآرتس» التي قالت: «حتى الآن لا يوجد اتفاق لكن مسؤولين سياسيين كبارا قالوا إن «إسرائيل» على استعداد لتقديم تسهيلات من شأنها تخفيف الحصار عن قطاع غزة تريد عن تلك التي وافقت عليها في نهاية حرب عام 2012».

وتابعت الصحيفة: «إن «إسرائيل» تخلت عن مطلب نزع سلاح حماس واستعاضت عنه بمنع تسليح، أو منع تعاطم حماس». وأشارت إلى أن «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يعقدان الأسال على مصر وسياستها المتشددة لأن الاتفاق لن يمنع الفصائل الفلسطينية من إدخال المواد الخام اللازمة لإقامة البنادق وإنتاج وسائل قتالية».

ونقلت «هآرتس» عن مسؤول «إسرائيلي» قوله: «إن الوفد أوضح خلال المفاوضات أن «إسرائيل» على استعداد للقيام بالخطوات التالية: توسيع منطقة الصيد من 3 لـ 6 أميال بحرية على أن تدرس مستقبلا توسيعها لـ 12 ميلا بحريا بناء على الوضع الأمني، منح تسهيلات لعبور الأشخاص من قطاع غزة لـ«إسرائيل»، والضفة الغربية وزيادة عدد التصاريح شهريا لـ5000. زيادة عدد الشاحنات التي تعبر معبر كرم أبو سالم بشكل كبير، استبعاد السلاح بقلغ الأموال لدفع رواتب موظفي قطاع غزة بواسطة دولة ثالثة شريطة ألا تكون قطر أو بواسطة الأمم المتحدة. على أن يجري التحويل بموجب نظام رقابة للتأكد من أن الأموال لا تستخدم لأغراض عسكرية».

وقال الموظف «الإسرائيلي»: «إن «إسرائيل» غير مستعدة لبحث مطالب حماس بإقامة ميناء بحري ومطار جوي في غزة». وأضاف: «في موازاة المفاوضات حول التسوية لتخفيف الحصار، طرح الوفد «الإسرائيلي» أيضا استعدادة جنّتي الجنديين «الإسرائيليين» أوروبن شأؤول وهادار غولدين، مقابل أن تقوم «إسرائيل، بحريير عشرات الفلسطينيين الذين اعتقلوا خلال الحرب على غزة ومقابل جنّتايم».



«يديעות أchronوت»: القاهرة تهدف إلى ترويض حماس

شبهت المعركة السياسي في صحيفة «يديעות أchronوت» اليكس فيشمان، محادثات القاهرة الذي يديره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مشيراً إلى «وجود ذكارت دوائر في هذا السيرك: المصري - «الإسرائيلي» - الفلسطيني - العربي - الدولي». وقال: «إن القاهرة هي التي ترفض مطالب حماس بهدف ترويضها».

وأكد فيشمان: «أن دخول الجامعة العربية إلى الصورة في اليومين الأخيرين يهدف إلى إزلال حماس عن السلم، أي الضغط على حماس لتلتين مطالبها».

وأشار إلى أن «وزير المخابرات المصري لا يجري محادثات مع مغلي حماس بل مع ممثل السلطة الفلسطينية عزام الأحمد».

وأوضح التعليق السياسي في الصحيفة «من يتكلّ بحماس في القاهرة ويرفض كل مطالبها بشكل سافر هم المصريون، إن حماس لا تجرؤ على توجيه الإهامة لعدير السيرك السيسي، لهذا تطلق النار على «إسرائيل» كي تضغط على مصر للتعامل معها بشكل أفضل».

وقال فيشمان: «إن «إسرائيل» لديها مقترحات تستجيب لكثير من مطالب حماس لكن مصر منتهشة في ترويض النمر الحماسي». وأضاف أن «سفراء أوروبيين تقدموا بمبادرات طويلة الأمد لرئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو تتضمن تخفيف الأعباء عن قطاع غزة وفتح ميناء بحري يجري تشغيله عن طريق نقطة إدارة في قبرص برقابة دولية».

الصراع المتجدّد في لبنان . . . مذكرة التخطيط الطارئة «رقم 22» (2)

منى يعقوبيان*

إن استهداف نقاط تغتشيش الجيش التي وُضعت لفرض الاستقرار والأمن، ساهم في تعزيز العنف في لبنان، وازدادت دعوات رجال الدين السنّة المتطرفين الجنود السنّة إلى الانشقاق عن الجيش. وقد لُقّيَ تلك الدعوة بعض الجنود المجنّدين الشباب الآتين من مجتمعات فقيرة، لكن عزيمة الجيش اللبناني لن تخفّ، وتماسكه لن يتخلّص.

إن الآثار التراكمية لهذه السيناريوات الثلاثة المتتالية تشكل امتداداً نحو نقطة تحول حاسمة في لبنان. إذ إن كل نقطة يمكن أن يكون لها آثارها التدميرية، وإمكان حدوثها في وقت واحد، يمكن أن يتهدّد وجود الكيان اللبناني برمته.

مُشرّات تحذيرية: إن المؤشرات التحذيرية بإمكانية تجدّد الصراع في لبنان تتضمن التطورات التالية:

– التدفق المفاجئ والهائل للاجئين السوريين، فضلاً عن الارتفاع الحادّ

في أعمال العنف ما يعجّل من نزوح هؤلاء وتفضيلهم الوجهة اللبنانية.
– تسريع وتيرة التجنّبات المتطرّقة والتي طاولت المناطق الشيعية في الضاحية الجنوبية والبعاق والتهديد بالتحوّل على الأماكن المكتظة بالسكان بهدف إثارة الربع والخوف في قلوبهم.

– تعبئة المليشيات الطائفية داخل المجتمعات واضمحلال قدرة أمين عام حزب الله في السيطرة على شوارع يعزّزان من إمكانية الانتقام لمثل هذه التفجيرات الانتحارية العنصرية.

– تكاثر نقاط التفجيش التي تقسم المدن والمناطق إلى أجزاء وتجعل الكانتونات واقعا يفرض نفسه. ويزداد تورّط اللاجئين المتطرفين من السوريين والفلسطينيين في أعمال العنف الذين يتخذون من المخيمات ملاجئ جيدة لهم، ينظمون ويخطّطون من خلالها لهجماتهم الإرهابية في الداخل اللبناني.

– اغتيال زعيم لبناني كبير كالسيد حسن نصر الله أو استهداف المواقع الدينية المبعّدة، قد يثيران عنفا حادا ومفاجئا.

– ويتهدّد تجدد الصراع في لبنان المصالح الأميركية وفق اعتبارات ثلاثة.

أولا: لزراعة الاستقرار الأمني في المنطقة الذي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه بمقراتيا وانتعاشا اقتصاديا. فضلا عن أن توقيات الصراع الإقليمي على الساحة اللبنانية المتراقف مع توترات سنّية. شيعية، من شأنه أن يؤخّر إعادة التوازن، التي تعتبرها الولايات المتحدة من أولوياتها السياسية.

ثانيا: قد يتهدّد تجدد الصراع في لبنان أمن «إسرائيل»، حليف أميركا

البناء

أولى ثمار الصمود الفلسطيني في المفاوضات

«إسرائيل» تبدأ مسار التنازل وتسلم بـ5 مطالب وتواجه تحقيقا دوليا بجرائمها في غزة

على النقاط المذكورة آنفأ.

ويعكس هذا التطور نجاح المفاوضات الفلسطيني في دفع المفاوضات «الإسرائيلي» إلى التراجع عن موقفه والبدء عمليا في مسار تقديم التنازلات، ما يؤشّر إلى أن نتنهاو يسير باتجاه التسليم بمطلب المقاومة رفع الحصار عن غزة ووقف العدوان، لأن الخيار العسكري أمامه مسدود بفعل قدرات المقاومة وصمود الشعب الفلسطيني. ولهذا ادرك نتنهاو أن لا مخرج أمام «إسرائيل» من الورطة الحالية وعدم البقاء في دائرة حرب الاستنزاف التي طاولت كل مناحي الحياة في كيان العدو وكانت آخرها المقاطعة الدولية للمننتاج «الإسرائيلية»، وللالعاب الرياضية داخل الكيان، سوى الموافقة على شروط المقاومة لوقف النار، على رغم جميع المعارضة «الإسرائيلية» داخل الحكومة وخارجها.

ولذلك فإن الحديث عن تاجيل اجتماع المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر لم يكن سببه عدم حصول اختراق في المفاوضات وإنما سببه قرار نتنهاو تجنب المعارضة داخل المجلس للسير في تقديم التنازلات في القاهرة واستخدام صلاحياته كرئيس للحكومة في هذا الموضوع وإذا كان من المبكر الحديث عن تقدم نوعي كما يقول البعض، وإن ما حصل يمكن وضعه بالتقدم البطيء، إلا أن من المهم الإشارة إلى أن مسار التنازلات له بداية، وهذه البداية بدأت، وهي تستمثّل أساسا يبني عليه الجانب الفلسطيني المفاوضات الذي يشعر لأول مرة بأن يحقق تقدما ونجاحا بسبب انتصاره في الميدان. وتوحد في المفاوضات وارتكازه إلى موقف شعبي صلب ومقاوم يرفض التنازل عن



«هآرتس»: الهدنة أتاحت للجيش «الإسرائيلي» التركيز على معارك الموازنة التي تنتظره

أوضحت صحيفة «هآرتس» أن الاستراحة من القتال بفضل هدنة الـ72 ساعة التي بلورت في القاهرة، تركت للجيش «الإسرائيلي» الوقت للتركيز أيضاً على معارك الموازنة التي تنتظره في نهاية حرب غزة. خلال حديث لضيابط رفيعي المستوى في هيئة الأركان مع صحافيين، عُرض مطلبان بشكل مُلح تبلورا أثناء الحرب الأولى، أن الجيش يحتاج إلى زيادة موازنة كبيرة بمليارات الشواقل، ليس فقط لتغطية نفقاته في غزة إنما أيضاً من أجل استعداد أفضل للحروب المقبلة التي قد تندلع. والثاني، أنه ليس من قبيل الصدفة أن تبدو هذه المطالب مالوفة، فمطالب مماثلة كبيرة للموازنة والغاء خفض الخدمة الإلزامية قدمها الجيش وحصل عليها بعد الحرب في لبنان عام 2006. وقالت هآرتس: «من المستحيل الحديث الآن عن قرار خفض الخدمة للرجال الواقف على الكنيست»، وذكرت أنه «في حرب غزة برزت فجوة مقلقة تتعلق بما استعد الجيش لمواجهة وبالعدو الذي واجهه على أرض الواقع». وخلصت إلى القول: «إن تلك مشاكل لا يمكن التغلب عليها عبر القيام فقط بحملة مشتريات».



«إسرائيل هيوم»: قلق متزايد في «إسرائيل» من النشاط المستقبلي للجنة التحقيق

قالت صحيفة «إسرائيل هيوم» إن تاليف لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والتفويض الواسع الذي منح لها يحولان مواجهتها إلى مسألة «معقدة بصورة لا مثيل لها». وذكرت الصحيفة أنه «إذا لم تحصل تغييرات في اللحظة الأخيرة فسيفاقش المجلس الوزاري المصغر اليوم (أمس) تفاصيل الاتفاقات التي تبلورت في القاهرة أثناء المحادثات مع الوفد الفلسطيني». وقالت: «كجزء من الاتفاق ستفتح «إسرائيل» المعابر في إيزن وكرم أبو سالم وستسمح بتوسع محدود لمجال الصيد ومن غير المتوقع أن يجري تجريد قطاع غزة من السلاح في الوقت الحالي، فيما ستفق «إسرائيل» ومصر على نشاط مشترك لمنع إعادة تسليح حماس من جديد، إلى جانب السعي إلى إتمام الاتفاق قبل انهيار الهدنة».

وأشارت «إسرائيل هيوم» إلى «أن القلق المتزايد في «إسرائيل» من النشاط المستقبلي للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة»، فتأليف اللجنة بحسب الصحيفة والتفويض الواسع الذي منح لها «يحولان مواجهتها إلى مسألة معقدة بصورة لا مثيل لها» على حد تعبير مصدر رفيع المستوى. وهذا الأمر يتطلب «معرفة قضائية وسياسية معقدة وواسعة لمنع تقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين «إسرائيليين» في المحكمة الجنائية الدولية في لهاي».

المسلّحة اللبنانية والشركاء الدوليين.
– التخفيف من وطأة المناوشات الطائفية: تستعقب الولايات المتحدة أن تعمل عن خلال عدّة قنوات، ومن ضمن هذه القنوات حلفاؤها الأوروبيون والخليجيون للمساعدة في مقاومة إغراء إنكاز الطائفية في لبنان: وذلك من خلال الآتي:
– البدء باجتماعات عمل رفيعة المستوى مع الزعماء السياسيين في لبنان لتشجيع بناء توافق في الآراء والعمل على انتخابات رئاسية وبرلمانية سليمة.

– تفعيل عملية الحوار الوطني وتعزيزها.

– إصلاح دور المؤسسات الأمنية وتعزيزها وتفعيلها، خصوصا الجيش وقوى الأمن الداخلي.

إذا ما انزلق لبنان إلى العنف والصراع، سيكون لدى الولايات المتحدة خيارات أقل من تلك المتاحة أمامها للتخفيف من حدّة عواقب هذا. ومع ذلك، فإنه سيكون من الضروري الحدّ من الأضرار التي قد تنتبئ من لبنان.

وتشمل هذه الخيارات التالي:

– إرسال مبعوث أميركي رفيع المستوى للتوصل إلى وقف سريع لعمال العنف. سيكون الوضع دقيقا جدا وأكثر حرجا إذا ما امتد هذا الصراع خارج لبنان ليشمل «إسرائيل». حينذاك سيقوم هذا المبعوث بجولات مكوكية وقد يستعين بالحلفاء الأوروبيين، وإذا لم يتوقف العنف، فستلجأ الولايات المتحدة حينئذ إلى قطر كونهما نجحت سابقا في إعلان اتفاقا معاملة بعيد نشوب الصراعات.

– إنشاء فريق لإدارة الأزمات مع الحلفاء الإقليميين المهمين بمن فيهم تركيا والأردن والسعودية للحدّ من تداعيات الصراع في لبنان.
– تعبئة الموارد الدولية (الولايات المتحدة، أوروبا، دول الخليج) من أجل المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار من خلال صندوق الطوارئ اللبناني.
– استكشاف مدى إمكانية تعزيز قوات حفظ السلام في لبنان، تبعاً لمستوى العنف... ويمكن للولايات المتحدة العمل من خلال قنوات الأمم المتحدة، للتوصل إلى وقف لإطلاق النار والمساعدة في حماية المجتمعات ضدّ المجازر الطائفية.

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

✽ **مستشارة بارزة في برنامج الشرق الأوسط، مركز ستمسون**



أي مطلب من المطالب، فالمرونة «الإسرائيلية» التي حصلت أمام صلابة الموقف الفلسطيني، غير معهودة وإن جرى تقديمها «إسرائيليا» تحت عناوين تخفيف الحصار مع قيود بهدف التقليل من التداعيات التي ستنتج عن هذه التنازلات.

هذا التطور المهم على المسار التفاوضي مرشح إلى تحقيق مزيد من المكاسب السياسية الفلسطينية في ظل ما رشح عن موقف مصري داعم بشكل كبير للموقف الفلسطيني لناحية رفع الحصار بشكل كامل ودائم عن قطاع غزة ودعم مطلب إقامة ميناء وفتح المطار وفق ما جاء في الورقة الفلسطينية، ورفض عرض أميركي طرح مقايضة نزع سلاح المقاومة مقابل فك الحصار.

وتزامن ذلك مع تطور آخر تمثل في الضربة الدولية التي وجهها مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم التي ارتكبت في قطاع غزة، وهو ما أثار حالة من العصاب والهيستيريا لدى قادة التعلو «الإسرائيلي» المتمثل بمسارعة الخارجية «الإسرائيلية» إلى إطلاق حملة لنزع الشرعية عن اللجنة خوفا من النتائج التي ستترتب عليها هذه المرة لكون رئيسها شابان متخصص في قضايا الإبادة الجماعية ومعروف بمواقفه الناقدة لـ«إسرائيل» وممارستها العنصرية.

وهكذا فإن المشهد بات يؤشّر إلى دخول «إسرائيل» عمليا في مسار تقديم التنازلات، ومواجهة لجنة تحقيق دولية بجرائمها الوحشية، في ظل ثقافي المقاطعة الدولية بمنتجاتها واتجاه الداخل «الإسرائيلي» نحو توسع حالة الانقسام وتبادل الاتهامات على خلفية الفشل في الحرب وتقديم التنازلات.

والله

«والأ»: شاباس: التحقيق سيكون غير منحاز في جرائم العدوان على غزة

أكد رئيس لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة البروفيسور ويليام شاباس أن تحقيق اللجنة في الجرائم «الإسرائيلية» خلال العدوان على قطاع غزة سيكون نزيها وغير منحاز، رافضا الاتهامات الموجهة إليه بأنه «معاد لـ«إسرائيل»».

وقال شاباس في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزيون «الإسرائيلي»: «أنا مثل الجميع، لدي أفكار بشأن جوانب مختلفة لمستقبل «إسرائيل» وفلسطين وسبل تحقيق السلام والعدل. وهذا لا يعني أنه ليس بإمكاننا تقييم الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قانونية دقيقة وغير منحازة ونزيهة». وادعت جهات «إسرائيلية» في إطار حملة ضد لجنة التحقيق، بأن شاباس منحاز ضد «إسرائيل»، بعد أن أطلق في الماضي تصريحات قال فيه إنه يأمل أن يحاكم رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتنياهو في محكمة لهاي.

وقال شاباس: «زرت «إسرائيل» في مناسبات عدة، حتى أنني أقيمت محاضرات في الجامعات والمؤتمرات الأكاديمية. وأنا عضو في لجنة تحرير مجلة أكاديمية لدراسة القانون «الإسرائيلي» ولو أنني أُعتبر نفسي «معاديا لـ«إسرائيل» لما انضمت إليها».

وتطرق شاباس إلى استنتاجات «لجنة غولدستون»، التي حققت في جرائم «إسرائيل» خلال عدوان «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة عام 2008، واتهمتها بارتكاب جرائم حرب. وشدد على أن «لا أحد من بين أعضاء لجنة غولدستون تراجع عن الاستنتاجات الواضحة التي تدل على أن «إسرائيل» ارتكبت جرائم حرب».

ونقلت القناة الثانية عن مصادر في وزارة الخارجية «الإسرائيلية»، قولها إن «استنتاجات اللجنة معروفة سلفا، وذلك على ضوء الأفكار المعروفة لرئيس اللجنة».



«هآرتس»: «إسرائيل» تطلق حملة لنزع الشرعية عن لجنة التحقيق الأهمية

ما إن أُعلن عن تشكيل لجنة تحصي حقائق أممية للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها «إسرائيل» خلال عدوانها على غزة، حتى شنت «إسرائيل» حملة ضدها لنزع الشرعية عنها، وقالت إنها «اشكالية وغير متوازنة». وذكرت صحيفة «هآرتس»: «إن رئيس اللجنة شاباس المتخصص في قضايا الإبادة الجماعية، معروف بمواقفه الناقدة لـ«إسرائيل»». وكان قد هاجم حرب عام 2008 وأشار في تقرير لجنة غولدستون التي شكلها مجلس حقوق الإنسان حينها. وقال بعد صدور التقرير بأن القاضي غولدستون يستحق جائزة نوبل.

وأضافت الصحيفة: «دعا شاباس في الماضي لمقاضاة نتنياهو والرئيس «الإسرائيلي» السابق شمعون بيرس في المحكمة الدولية في لهاي بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقال العام الماضي في مؤتمر في نيويورك: «أكثر شيء كنت أود أن يحصل هو أن يفت نتنياهو في قفص الاتهام في محكمة الجنايات الدولية». وقيل سنوات عدة قال: «إذا كانت هناك لائحة اتهام في المحكمة الدولية ضد رئيس السودان على الإبادة الجماعية في دارفور، إذن لماذا لا توجد لائحة اتهام مشابهة ضد رئيس الحكومة «الإسرائيلية» جراء الأحداث في غزة».



«نيويورك تايمز» تدخّل أوباما لشن غارات على داعش بدافع تراكم الضغوط الداخلية

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن تدخل الرئيس الأميركي لشن غارات جوية على مواقع وتجمعات داعش في العراق جاء بدافع تراكم الضغوطات الداخلية والخشية «من تكرار أزمة بنغازي».

وأوضحت الصحيفة: «أن رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبيسي سلم الرئيس تحذيرا، فورا لرفض لقاء القمة مع القادة الإفارقة، بأن أربيل أضحت مهددة من داعش الذي يحاصر أيضا الأقلية الإيزيدية، ما يثير المخاوف من حملة إبادة جماعية مرتقبة». ونقلت على لسان مسؤول رفيع في الإدارة قوله: «إن «لوضع بالقرب من أربيل أصبح أكثر سوءا مما كان متوقعا». وادب مساعدا للتخل مصدر قلق في شؤون الأمن القومي على نقل صورة مفيرة للقلق له استنادا إلى تقارير قدمتها السفارة الأميركية في بغداد والقيادة المركزيّة للبنطانغون. وشاطرتها الراي صحيفة «لوس أنجليس تايمز» التي رأت أن قرار الرئيس أوباما بالتدخل العسكري «قرار صائب يرمي إلى الحيولة دون وقوع إبادة جماعية محتملة. وحّف داعش باتجاه بغداد أو أربيل»، معربة عن خشيتها من التطور التدخل إلى حملة عسكرية طويلة».

في السياق ذاته، نقلت «نيويورك تايمز» عن مسؤول رفيع المستوى في الإدارة قوله، إن الخيار العسكري الذي اتخذه الرئيس «لا يشكّل تقويضا بحملة واسعة النطاق ضد داعش، بيد أن تمدهد في سورية والعراق يشكّل مصدر قلق بالغ للمعنيين الأميركيين بمكافحة الإرهاب، الذين يرون أن المنطقة الآمنة هناك أضحت ملادا آمنة لداعش وربما يشكل منصة انطلاقا لشن هجمات ضد الغرب». واستدرتكت بالقول «أن الرئيس أوباما صرح أخيرا بأن الولايات المتحدة لن تسمح لداعش بإنشاء خلافة إسلامية تضم سورية والعراق».

وأضافت الصحيفة: «إن وزير الخارجية جون كيري أوضح أن البيت الأبيض منكبّ على مناقشة استراتيجية صلبة الأمد لمكافحة المسلحين». وفي البعد الاقتصادي، نومت صحيفة «نورث ستريت جورنال» الأميركية إلى عدم تأثر معدلات إنتاج النفط في إقليم كردستان «على رغم التقدم الذي حققه تنظيم داعش هناك».